قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون المالى الخاصة بتوريد أوناش عائمة بمبلغ ٢٧ مليون مارك ألمانى إلى هيئة قناة السويس بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية التعاون المالى الخاص بتوريد أوناش عائمة بمبلغ ٢٧ مليون مارك ألمانى إلى هيئة قناة السويس بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانية الاتحادية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شعبان سنة ١٤٠٠ (٧ يوليو سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

اتفاقية

بين حكومة جمهورية مصر العربية و حكومة جمهورية المانيا الاتحادية بشأن التعاون المالى

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية .

انطلاقا من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

ورغبة فى توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون المالى المبنى على روح الزمالة .

وإدراكا بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل الأساس لهذه الاتفاقية .

ورغبة فى المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية مصر العربية .

وعلما بأن هيئة قناة السويس تزمع على شراء سفينة ونش لدى شركة بلوم وفوس المساهمة فى هامبورج وبأن مؤسسة قروض التنمية فى فرانكفورت / ماين تزمع على منح هيئة قناة السويس قرضا بمبلغ لا يتجاوز ٢٧ مليون مارك ألمانى تقريبا لتمويل هذه الصفقة ــ

وقد اتفقتا على ما يلى :

(المادة الأولى)

(أ) تضمن حكومة ألمانيا الاتحادية بأن تمنح مؤسسة قروض التنمية (re Itanstait Fur wiederaufbau) القرض المذكور فى الديباجة بشروط تتمشى مع المعايير الدولية للتعاون الاقتصادى .

(ب) وعبرت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية عن استعدادها الأساسى فى تقديم ضمانات كفالات فى إطار التوجيهات الوطنية السائدة ولدى توفر ظروف التغطية الأخرى للمشروع المذكور فى الديباجة ولتمويله بمبلغ لا يتجاوز ٢٧ (سبعة وعشرين) مليون مارك ألمانى تقريبا .

(المادة الثانية)

(١) تحدد الاتفاقية التى ستبرم بين المقترض ومؤسسة قروض التنمية استخدام القرض المذكور أعلاه والشروط والأحكام التى يمنح وفقا لها وتخضع هذه الاتفاقية للقوانين واللوائح السارية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية .

(٢) تضمن حكومة جمهورية مصر العربية كما يضمن البنك المركزى المصرى لمؤسسة قروض التنمية سداد كافة المدفوعات بالمارك الألمانى الناجمة عن التزامات المقترض على أساس الاتفاقية التى ستبرم طبقا للفقرة (١) أعلاه .

(المادة الثالثة)

تعفى حكومة جمهورية مصر العربية مؤسسة قروض التنمية من كافة الضرائب وأية أعباء أخرى تفرض فى جمهورية مصر العربية عند إبرام أو تنفيذ الاتفاقية المشار إليها فى المادة الثانية .

(المادة الرابعة)

تعلق حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أهمية خاصة على منح أفضلية للامكانيات الاقتصادية لولاية برلين فيما يخص التوريدات والخدمات التى تنشأ نتيجة منح هذا القرض .

(المادة الخامسة)

تسرى هذه الاتفاقية على ولاية برلين أيضا إلا إذا أصدرت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تصريحا مخالفا لذلك إلى حكومة جمهورية مصر العربية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

(المادة السادسة)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بأثر رجعى فى اليوم الذى توقع فيه حالما تبلغ حكومة جمهورية مصر العربية حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن المتطلبات الدستورية الضرورية فى جمهورية مصر العربية لنفاذ هذه الاتفاقية قد تم إنجازها .

حررت بمدينة القاهرة بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٨٠ من نسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وتكون كافة النصوص الثلاثة معتمدة وفى حالة التباين فى تفسير النصين العربى والألمانى يعتمد النص الإنجليزى .

إمضاء
عن حكومة جمهورية مصر العربية

إمضاء
عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون المالى الخاصة بتوريد أوناش عائمة بمبلغ ٢٧ مليون مارك ألمانى إلى هيئة قناة السويس بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٢ ،

قـــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية إتفاقية التعاون المالى الخاصة بتوريد أوناش عائمة بمبلغ ٢٧ مليون مارك ألمانى إلى هيئة قناة السويس بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨ ، ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٠/٧/٣٠ .

كمال حسن على